ضرورة إعداد قاعدة البيانات النهائية لأعداد المتضررين وحصر الأضرار بدقة تامة

مجلس الوزراء يناقش السيناريوهات والمقترحات العملية والقابلة للتنفيذ

| الوطن

اطلع مجلس الوزراء خلال جلسة استثنائية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس على أوراق العمل المقدمة من اللجان الوزارية الأربع (الاقتصادية، الخدمات والبنى التحتية، الموارد والطاقة، التنمية البشرية) التي تتناول رؤية كل لجنة حيال التعامل مع آثار وتداعيات الزلزال بالنسبة للقطاع الذي يقع ضمن نطاق عملها.

واستعرض المجلس بشكل مفصل بعض الطروحات المقدمة من اللجنة الاقتصادية حيال التعامل مع تداعيات الزلزال سواء على مستوى القطاع الأسري أم على مستوى قطاع الأعمال وكذلك على مستوى القطاع الحكومي، ووجه اللجان الوزارية الأربع باستكمال مناقشة ودراسة الطروحات المقدمة بالتنسيق مع جميع الشركاء الوطنيين المعنيين تمهيداً لإعداد مشروعات الصكوك القانونية المطلوب اعتمادها ووضعها موضع التنفيذ في المرحلة المقبلة.

كما ناقش المجلس عدداً من السيناريوهات والمقترحات العملية والقابلة للتنفيذ على المدى القصير والمتوسط والبعيد والتي تساهم في التخفيف من تداعيات كارثة الزلزال والحد من آثارها السلبية وتقديم كل أشكال العون والدعم للمتضررين، وذلك في سياق خطة العمل المنظمة للاستجابة الحكومية لتداعيات الزلزال كمرحلة لاحقة للاستجابة الطارئة، وشدد على ضرورة إعداد قاعدة البيانات النهائية لأعداد المتضررين وحصر الأضرار بدقة تامة، وبما يسهم في التخفيف قدر الإمكان من آثار الكارثة وفق السيناريوهات التي سيتم اعتمادها بعد الدراسة والتقييم.

واعتبر المهندس عرنوس أن الحكومة اليوم وكل فعاليات المجتمع من منظمات ونقابات ومجتمع أهلي واتحادات الغرف أمام تحد كبير يتطلب رفع مستويات التعاون والتنسيق للتخفيف من آثار هذه الكارثة، ما يتطلب التآزر وتقديم كل الإمكانيات المتاحة وإيجاد السبل والحلول لتجاوز تداعيات الزلزال المدمر الذي أصاب مختلف القطاعات في المناطق المنكوبة.

كما تم التشديد على ضرورة متابعة الخيارات المطروحة على صعيد توفير السكن المؤقت للمتضررين من خلال توفير الوحدات السكنية المسبقة الصنع واختيار مواقع مناسبة لها مع تأمين شبكة الخدمات والبنى التحتية الأساسية والضرورية.

وكلف المجلس وزارة الصحة متابعة الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار الأمراض في مراكز الإيواء، وأكد تحديث احتياجات المناطق المنكوبة بشكل مستمر لتأمين الاستجابة السريعة للمتطلبات المعيشية والصحية للمتضررين، وطلب إعادة النظر بأولويات الإنفاق الاستثماري وإعادة ترتيب الأولويات في إطار خطة العمل المنظمة للاستجابة لتداعيات الزلزال.

ورحب مجلس الوزراء باستمرار تدفق المساعدات من الدول الشقيقة والصديقة في ظل الحاجة الماسة والكبيرة لها لمواجهة المتطلبات الواسعة استجابة لتداعيات الزلزال.

«التمويل الأصغر»: رصدنا مبلغ ١٠ مليارات ليرة لإكساء ١٠٠٠ منزل وسطياً

هارون لـ«الوطن»: هذه المبادرة لا تعني أن الحكومة لن تتكفل بترميم منازل المتضررين لاحقاً أو تعويضهم

| جلنار العلي

بيّن الرئيس التنفيذي للمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر منير هارون في تصريح لـ«الوطن» أنها أطلقت قرض «ساند» لترميم وإعادة تأهيل المنازل المتضررة بفعل الزلزال في محافظات حلب وريفها واللاذقية وريفها وحماة وريفها، كمبادرة منها ضمن الحدود المسموحة بالقروض من مصرف سورية المركزي والتي يجب ألا تتجاوز ١٨ مليون ليرة، وذلك لتأمين تمويل لأصحاب المنازل المتضررة ليرمموها ويسكنوا فيها لاحقاً.

وفي التفاصيل، أوضح هارون أن المؤسسة رصدت مبلغاً مبدئياً قدره ١٠ مليارات ليرة لهذه القروض بوسطي ١٠ ملايين ليرة لكل شخص، أي إكساء ١٠٠٠ منزل متضرر، من دون أي فائدة تترتب على المقترض، بدلاً من الاستدانة من أقاربه وأصحابه، لافتاً إلى وجود مصفوفة من الضمانات يمكن الجمع بينها في حال عدم كفاية ضمان ما، ومن الممكن الاكتفاء بضمان واحد في حال كان متوفراً، إذ تقبل المؤسسة بكفلاء شخصيين للقروض التي لا تتجاوز الـ٥ ملايين ليرة، ويمكن القبول برهن سيارة أو أرض زراعية أو منزل أو ذهب، إضافة إلى وجود شركتي تأمين تمنحان بوالص تأمينية مقدار كل بوليصة يبلغ ٥ ملايين ليرة، فيمكن منح قرض لشخص بمقدار ١٠ ملايين مقابل بوليصتي تأمين، أي توجد مرونة بالضمانات من دون اشتراط شيء محدد قد يكون غير متوفر عند بعض المقترضين.

وتابع: «لن نستبعد المناطق العشوائية من هذه القروض، فقد وضعنا شرطين فقط للحصول على القرض أولهما إثبات دخل المقترض وثانيهما حصوله على تقرير سلامة إنشائية للبناء والمنزل المراد ترميمه، وماعدا ذلك يعد قابلاً للنقاش»، لافتاً إلى أن المؤسسة ستصرف القرض على دفعات، وستخصص لجاناً للكشف على الأضرار لتقدير حجم الدفعات في البداية، وإجراء كشوفات لاحقة على سير أعمال الترميم.

> القروض تبدأ بمليون ليرة وقسط ٣٥ ألف ليرة وكلٌ حسب إمكانياته ولن نستبعد المناطق العشوائية

وأشار هارون إلى أن هذا القرض لا يعني أن كل المتضررين يستطيعون الحصول على سقف القرض المحدد بـ١٨ مليون ليرة، فالقرض يبدأ من مليون ليرة لكون حجم القرض مرتبطاً بدخل المقترض، موضحاً أن من يتقاضى دخلاً قدره ١٠٠ ألف ليرة يستطيع الحصول على مليون ونصف المليون ليرة فقط بقسط ٣٥ ألف ليرة، بينما إذا كان المقترض موظفاً بالقطاع الخاص ويصل أجره إلى ٥٠٠ ألف ليرة فيمكنه الحصول على قرض يصل إلى ١٠ ملايين ليرة، أما التاجر الذي يملك سجلاً تجارياً ويصل دخله الشهري إلى مليوني ليرة فيمكنه الحصول على الحد الأعلى للقرض.

وبيّن هارون أن أغلبية المبادرات الأهلية منذ وقوع الزلزال توجهت نحو تقديم المساعدات العينية من حليب أطفال وبطانيات وملابس وأغذية، لكن هذه المساعدات ليست دائمة وستنتهي الحاجة لهذه المواد وسيحين الوقت ليعود المتضررون إلى منازلهم، لذا فهم بحاجة إلى مبالغ مالية لإصلاح منازلهم، مشيراً إلى أن هذا هو السبب الأساسي لأن تكون مبادرة المؤسسة عبارة عن قرض إكساء بدلاً من التبرع بمبلغ مالي معين لمصلحة صندوق الإعانات الذي سيتوجه نحو تقديم مساعدات عينية أيضاً.

واستغرب هارون طريقة التعاطي وردود الأفعال عبر صفحات التواصل الاجتماعي على مبادرة المؤسسة، من جهة تفسير القرض على أن الحكومة هي من أطلقته، علماً أن المؤسسة هي مصرف خاص وبادرت بإطلاق هذا المنتج المصرفي لأنها على دراية بوجود منازل قابلة للإصلاح والترميم لكن لا يستطيع أصحابها القيام بذلك لذا لجؤوا للإقامة في منازل أقاربهم ومراكز الإيواء، لافتاً إلى أن هذه المبادرة لا تعني أن الحكومة لن تتكفل بترميم منازل المتضررين لاحقاً أو تعويضهم، لكن عندما ستقوم بذلك قد لا تكفي المبالغ التي سترصدها للترميم نتيجة ارتفاع تكاليف مواد البناء، متابعاً: «لذا فإن تضافر الجهود مع الحكومة والمصارف الأخرى سيساهم بمساعدة الناس بما يرضيهم في ظل أزمة السكن الموجودة قبل وقوع الزلزال».

وعد من التجار

رئيس اتحاد غرف التجارة لـ«الوطن»: نعمل على مبادرة خاصة سنعلن عنها خلال يومين

اتصالاتنا مع تجار في الخارج لتقديم المساعدة منها أثمرت ومنها لم تثمر

| رامز محفوظ

كشف رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام بأن الاتحاد يعمل على مبادرة لمساعدة المتضررين من الزلزال سيعلن عنها خلال اليومين القادمين، مبيناً أن التبرعات العينية والمادية جيدة جداً لكنها لا تساعد المتضررين من الزلزال بشكل كامل وغير كافية والأهم من كل ذلك هو تأمين السكن البديل بأسرع وقت ممكن للأشخاص الذين فقدوا منازلهم في وقت تزداد فيه حدة برودة الطقس.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين اللحام أن المبادرة تتضمن عدة نقاط وسنعلن عنها بعد أن نجتمع من أجل معرفة أفضل الطرق والسبل لمساعدة المتضررين، موضحاً أنه يجب علينا كاتحاد وغرف تجارة مساعدة المتضررين وتأمين كل ما يلزم لهم من طعام وشراب وملبس ودفء ودواء وتأمين مسكن لائق لهم وسنسعى بكل طاقتنا من أجل تأمين متطلبات المتضررين من الزلزال، لافتاً إلى أنه منذ اللحظات الأولى للزلزال عقد اتحاد الغرف عدة اجتماعات ومازالت الاجتماعات مستمرة ولن تتوقف ونحن مستمرون بمساعدة المتضررين من الزلزال.

وأكد اللحام أن اتحاد غرف التجارة يتواصل مع التجار في الخارج لحثهم على مساعدة المتضررين من الزلزال وقمنا بالعديد من محاولات التواصل معهم منها أثمرت ومنها لم تثمر، مشيراً إلى أن تجاراً في الخارج قاموا بالعديد من المبادرات المهمة ساهمت في التخفيف عن المتضررين ومنهم من يساهم بالمساعدة بشكل مباشر ومنهم من يساهم عن طريق جمعيات خيرية.

في حوار خاص حول استجابة وزارة الأشغال العامة والإسكان

عبد اللطيف لـ«الوطن»: ٣٠٠ وحدة سكنية مسبقة الصنع يتم تسليمها خلال شهر

التعاضد الاجتماعي غطى بعض النقص الذي تسببت به العقوبات

| فراس القاضي – هناء غانم

من ضمن الاستنفار الكامل لجميع المؤسسات والجهات المعنية لاتخاذ خطوات عاجلة حيال كارثة الزلزال، كان لوزارة الأشغال العامة والإسكان النصيب الأكبر من المهام التي كلفت بها من الحكومة واللجنة العليا للإغاثة.

خطة طوارئ فورية

وعن خطة الحكومة لتقديم ما يلزم من مساكن لإيواء المتضررين وحجم الضرر وتأثير العقوبات الاقتصادية والجهود التي تبذل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وغيرها من السيناريوهات القادمة، حاورت «الوطن» وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف الذي أكد في بداية حديثه أن دور الوزارة متكامل مع الحكومة والوزارات والجهات الأخرى، مبيناً أنه منذ الساعات الأولى للزلزال وخلال الاجتماع مع السيد الرئيس تم وضع خطة طارئة وخطوط عريضة للتعامل الاستراتيجي مع آثار الزلزال، مع التأكيد على أن يتم وضع خطط لهذه الإستراتيجية تباعاً حسب الزمن والتدخل حسب الحاجة، فكانت الأولوية الأولى هي إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأرواح ورفع الأنقاض عن المواطنين الذين هدمت منازلهم، وبعد ساعات قليلة كانت آليات الوزارة وعمال الوزارة في المواقع المتضررة، وعلى التوازي مباشرة تم تشكيل لجان للسلامة الإنشائية في كل محافظة مهمتها التدخل في الحالات الطارئة، لكن كارثية ما حدث، جعلت من الضروري تدعيم هذه اللجان من شركة الدراسات ونقابة المهندسين وخبراء الاقتصاد بالجامعات، وكل هذه اللجان في المحافظات المنكوبة انطلقت فوراً إلى الأبنية لتقييمها وتم إخلاء الأبنية الآيلة للسقوط حسب الضرر الواقع عليها وفق استمارة دليل عمل منذ اليوم الأول وما تزال مستمرة بالعمل.

التعاضد السوري

وأكد عبد اللطيف أن التعاضد الاجتماعي الذي رأيناه غطى النقص الكبير الذي تسببت به العقوبات المفروضة على سورية، إلا أنه لو كان لدينا العدد الكافي من الآليات والأدوات التخصصية لكان من الممكن المساهمة أكثر في عمليات الإنقاذ.

وأوضح عبد اللطيف أن الحكومة مستمرة خلال المرحلة الراهنة في اجتماعاتها لتقييم المرحلة السابقة بعد الانتهاء من الحل الإسعافي وإيواء العائلات المتضررة حيث تم افتتاح أكثر من ٣٠٠ مركز إيواء في المحافظات والتي كانت عبارة عن مدارس وفنادق ومراكز ثقافية ومكاتب حكومية، وتم تأمين حاجيات العائلات التي نقلت إليها تحت إشراف اللجان، وذلك حتى تصل المساعدات للعائلات المستحقة.

عبد اللطيف أكد أن الانتقال للمرحلة الثانية، مرحلة الاستدامة تستدعي وجود بيانات لمعرفة أعداد المتضررين ومعرفة التوزع الجغرافي والاحتياجات، وعلى الفور باشرت اللجنة العليا للإغاثة وفروعها في كل المحافظات التي تتواصل بشكل دائم مع اللجنة العليا للإغاثة التي يترأسها وزير الإدارة المحلية، وهذا العمل هو مستمر من الحكومة والمجتمع الأهلي والجمعيات لاستكمال هذه البيانات والتعاطي معها.

٣٠٠ وحدة سكنية خلال شهر

وكشف الوزير أن الشركات الإنشائية في الوزارة وبالتعاون مع الشركات الإنشائية الأخرى المدينة والعسكرية باشرت بتصنيع ٣٠٠ وحدة مسبقة الصنع متنقلة وهي عبارة عن غرفة أو غرفتين، ستكون جاهزة خلال مدة لا تتجاوز الشهر وسيتم وضعها تحت تصرف الحكومة واختيار المكان الذي سيتم وضعها فيه لنقل العائلات إليها حسب الأولوية، وبالتوازي قد يكون هناك بناء لعدة مساكن بشكل سريع وهو ما يتم العمل عليه في الأيام القادمة.

وعن مقدرة مؤسسات الدولة المباشرة ببناء الوحدات السكنية وحدها أم ستستعين بالدول الصديقة، أوضح عبد اللطيف أن العقوبات كان لها آثار مدمرة كما آثار الزلزال وهذا كان واضحاً في كل مرحلة من المراحل وبكل اختصاص من الاختصاصات، مضيفاً إن إعلان الخارجية السورية لهذه المناطق كمناطق منكوبة يعني حشد كل الطاقات الداخلية والخارجية لإزالة آثار الزلزال والتعامل معه تباعاً حسب الواقع، مؤكداً أن الدولة تقدم كل ما هو متوافر وكل إمكانياتها وإمكانيات مؤسساتها إضافة إلى «النخوة» التي شاهدها الجميع من المجتمع المحلي بكل مكوناته.

إحصائيات وأضرار

وعن الإحصائيات والأضرار التي طالت البيوت والمساكن المتضررة بالزلزال والتي تم مسحها لتاريخه قال عبد اللطيف: هناك أكثر من ٢٠٠ لجنة مختصة في كل المحافظات المنكوبة، وبالأرقام فإن عدد الأبنية التي مسحها في اللاذقية بلغ ١١٧٢٨ منها ٣٣٦ متضررة بالكامل ونسبة الضرر فيها ١٠٠ بالمئة و١٦٩٧ أبنية متضررة وتحتاج إلى تدعيم ونسبة الضرر فيها ٦٠ بالمئة وهناك ٥٨١٩ أبنية متضررة بشكل بسيط وتحتاج إلى صيانة ونسبة الضرر فيها تصل إلى ٢٠ بالمئة، أما المباني السليمة فبلغت ٣٨٧٦ ونسبة الضرر فيها ٠ بالمئة.

وفي محافظة حلب، بلغ عدد الأبنية التي تم مسحها ٦٤٣٠ منها ١٩٨ أبنية متضررة بالكامل وتشكل نسبتها ٣ بالمئة، و١٠٩٣ بناء بحاجة إلى تدعيم ونسبتها ١٧ بالمئة، أما الأبنية السليمة فعددها ٥١٢٨ ونسبتها ٨٠ بالمئة.

كود الزلازل السوري

وعن الكود السوري ومقاومته للزلزال، قال عبد اللطيف: إنه منذ عام ١٩٦٩ وضعت نقابة المهندسين كود الزلزال وأصبحت كل الأبنية السورية التي يتم ترخيصها يوافق عليها بعد التزامها بالكود، موضحاً أنه من المفترض أن تكون إضبارة أي بناء ملتزمة بهذا الكود وبالشروط والمواصفات وقد يكون هناك بعض الأبنية غير ملتزمة نتيجة تقصير أو غيره وهذا سوف يظهر في المرحلة اللاحقة التي يتم العمل فيها لتقييم الأبنية المتضررة عن طريق الأجهزة التي سوف تكشف كل هذه الحالات الخاصة بالبنية الإنشائية ومدى التزامها بالمواصفات والشروط، موضحاً أن الأبنية مسبقة الصنع لدى المؤسسة العامة للإسكان وغيرها من المؤسسات أكثر أماناً من ناحية مقاومتها للزلازل باعتبارها جملة إنشائية متكاملة وجدراناً متينة مقاومتها أكثر من الأبنية العادية، لافتاً إلى أن الأبنية إذا كانت ملتزمة بالكود السوري فهي لا تقل مقاومة عن الأبنية مسبقة الصنع.

دراسات السكن البديل

وعن الأبنية البديلة وإمكانية إشادتها، قال عبد اللطيف إن هناك دراسات للأماكن التي سيتم الإعلان عنها للسكن البديل، وقد يكون هناك وحدات سكنية في الضواحي التابعة للمؤسسة بمحافظات حلب واللاذقية، لكن الأسرع هو التوجه إلى المناطق المخدمة بالبنى التحتية بدلاً من إقامتها التي تحتاج إلى وقت طويل، مبيناً أن لجنة تقييم الأضرار هي من يحدد ضرر الأبنية، وقد تم توجيه هيئة التخطيط الإقليمي لتحميل وتنزيل المواقع التي تضررت على الخريطة الوطنية ودراستها، وعندها سيتم الكشف هل كان هناك نقص في المواد أو عدم التزام بكميات المواد الخاصة بالبناء، وحينها ستتوضح الصورة أكثر.

وعن إمكانية تدعيم العشوائيات في المحافظات كخطوة استباقية لأي طارئ، أوضح الوزير أن التدعيم أمر وارد في خطة الحكومة وهو أحد مخرجات عمل لجان التقييم التي سوف تحدد مدى حاجة هذه الأبنية إلى التدعيم سواء بالحديد أو بالبيتون وغيره من التقنيات الحديثة.

ورغم أن كل آليات ومعدات الدولة استنفرت من أجل الزلزال، إلا أن النقص كان واضحاً جداً، وعن هذا قال الوزير إن النقص كبير جداً وهناك آلاف الآليات التي دمرت وسرقت أثناء الحرب على سورية مؤكدا أن هناك سعياً دائماً لرفد هذه الشركات بآليات عبر عقود مع الدول الصديقة حتى قبل الزلزال، مؤكداً أنه من ضمن الاحتياجات التي قدمتها الوزارة هي الآليات المختصة، مشيراً إلى أن موضوع دعوة بعض الدول الصديقة للمشاركة في إعادة الإعمار موضوع مطروح لكن لا يزال ضمن طور المباحثات ومن الممكن أن يكون هناك شيء من هذا القبيل.

عمل منظم بدقة

وختم عبد اللطيف بأن العمل منذ اللحظة الأولى كان منظماً، وأن وجود غرف عمليات في كل محافظة مرتبطة بغرفة عمليات مركزية إضافة إلى اللجنة العليا للإغاثة تؤكد أن بنية الدولة حتى في ظل الكوارث قادرة على متابعة العمل وتأمين ما يمكن تأمينه للمتضررين، وبعد الزلزال تم إخلاء السكان من عدد من الأبنية التي سقطت، وهذا التدخل السريع للجان الإغاثة ساهم بإنقاذ الكثير من العائلات.

كما أن الحكومة مستمرة بوضع الخطط والمتابعة الفورية لها، كاشفاً عن وجود نية لإصدار تشريعات جديدة تنظم بعض الأمور غير الموجودة بالقوانين الحالية، لأننا نتعامل مع الزلازل للمرة الأولى وليست لدينا ثقافة التعامل معها أو التجهيز لها أو معالجة آثارها.

> • مرحلة العمل من أجل الاستدامة تستدعي وجود بيانات دقيقة لمعرفة الأعداد والاحتياجات
>
> • الأفضل من أجل البناء البديل هو التوجه إلى المناطق المخدمة بالبنى التحتية
>
> • نعاني من نقص شديد في الآليات فالآلاف دمرت وسرقت أثناء الحرب